اقتصاد

تونس: إصرار على تثبيت الفائدة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يصر البنك المركزي التونسي على تثبيت نسبة الفائدة الرئيسية عند مستوى 8% رغم توقعات دولية بتراجع التضخم المحلي إلى مستوى 5,7% في غضون سنة 2025. وأعلن مجلس إدارة البنك المركزي التونسي، عقب اجتماع لمجلس إدارته أول من أمس الأربعاء، إبقاء نسبة الفائدة الرئيسية من دون تغيير عند مستوى 8%، مبرراً القرار بـ«إعطاء الأولوية في الوقت الحالي لدعم المسار التنازلي للتضخم والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي». في المقابل، أبدى صندوق النقد العربي قبل أيام تفاؤلاً بشأن المسار التضخمي في تونس، مرجحاً انخفاضه إلى مستوى 7,3% في عام 2024 ثم إلى 5,7% عام 2025. وتوقع الصندوق في تقرير أصدره الشهر الماضي أن يقابل انحسار التضخم ارتفاع في نسب النمو إلى 2,2% في عام 2025، مدفوعاً بـ«التقدم في الإصلاحات الهيكلية» التي تنفذها السلطات.

وخلال شهر مايو/ أيار الماضي، سجلت الأسعار عند الاستهلاك استقراراً عند نسبة 7,2%، بحساب الانزلاق السنوي، قبل أن تعود إلى 7,3% خلال شهر يونيو/ حزيران، وذلك جراء تسارع نسق ازدياد أسعار المواد الغذائية الطازجة. ويرى الخبير المالي مراد الحطاب أن قرارات البنك المركزي التونسي في ما يتعلّق بتثبيت التضخم تتماهى بشكل كبير مع قرارات البنوك المركزية الكبرى، ولا سيما الفيديرالي الأميركي الذي ثبّت الفائدة للمرة الثامنة على التوالي. وقال الحطّاب لـ«العربي الجديد» إن قرارات البنك المركزي التونسي بمواصلة تثبيت الفائدة لا تراعي خصوصيات الاقتصاد التونسي، الذي تهيمن عليه السوق الموازية بنسبة عالية، كما لا تستجيب للدعوات لدعم الاستثمار من أجل مكافحة البطالة. ويعتقد الخبير المالي مراد الحطاب أن التوجه الحالي لمؤسسة الإصدار لا يتماهى على النحو الأمثل مع تطلعات السلطة بإيجاد قنوات تفاهم بين السياسة النقدية والسياسة المالية، في ما يتعلّق بدعم سعر صرف الدينار، وتوفير السيولة الكافية لفائدة الجهاز المصرفي من أجل دفع جهود الإقراض التي تعرف تباطؤاً. ويستقر سعر الفائدة في مستويات عالية منذ ديسمبر/ كانون الأول 2023، بعد زيادة الفائدة الرئيسية بـ75 نقطة أساس لتصل إلى 8%، وكان الرفع الثالث في ذلك العام. وعانت تونس بحدة من تداعيات تفشي جائحة كورونا، ثم ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة والمواد الأساسية إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير/ شباط 2022.

ويتطلع قطاع الأعمال إلى خفض سعر الفائدة، عقب تسجيل تراجع مهم في نسبة التضخم التي تحاربها مؤسسة الإصدار المالي منذ أكثر من سنتين بإجراءات متشددة. ويعد خفض نسبة الفائدة من المطالب الأساسية لقطاع الأعمال الذي يعاني من شطط الفائدة على قروض الاستثمار، كما ترهق الفائدة الأسر المكبلة بالديون، وتلقي بتداعياتها على الاستهلاك والمشاريع الصغرى.

ويقر البنك المركزي التونسي، في بيان أصدره عقب اجتماع مجلس إدارته أول من أمس الأربعاء، بتباطؤ تطور القروض الممنوحة للاقتصاد خلال سنة 2023 والنصف الأول من سنة 2024، والذي شمل بالأساس القروض المسندة للشركات الصغرى والمتوسطة والأفراد، على خلفية السياق الاقتصادي الصعب وتواصل الضغوط التضخمية.

ازدهار سوق المركبات الكهربائية

واصلت البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية في الصين ارتفاعها في النصف الأول من العام الجاري، بفضل التوسع السريع لسوق المركبات الكهربائية في البلاد. وقال المتحدث باسم الهيئة الوطنية للطاقة تشانغ شينغ، خلال مؤتمر صحافي أول من أمس، إن إجمالي عدد ركائز الشحن في الصين بلغ 10,24 ملايين وحدة بحلول نهاية شهر يونيو/ حزيران الماضي، بزيادة 54% على أساس سنوي. وأضاف تشانغ أن هذه المرافق لبّت احتياجات الشحن لـ24 مليون مركبة للطاقة الجديدة في أنحاء البلاد.

وخلال الفترة المذكورة، استهلكت مركبات الطاقة الجديدة في البلاد إجمالي 51,3 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء، لتتوسع بنسبة 40% عن نفس الفترة من العام الماضي، وفقا لتشانغ.

(فرانس برس)

لقطات

الأحد... آخر رحلات «الخطوط الكويتية» إلى بيروت

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية أن آخر رحلاتها إلى بيروت سيكون بعد غد الأحد؛ نظراً للظروف الراهنة في لبنان. يأتي ذلك بعد أن نشرت «الكويتية» أمس الخميس، بياناً أفادت به تنسيقها المستمر مع جهات الدولة المتمثلة في وزارة الخارجية الكويتية، والإدارة العامة للطيران المدني، بشأن الأوضاع الراهنة في لبنان. وقالت «الكويتية» في بيانها، إنه من المتوقع تقليل الرحلات المتجهة إلى بيروت أو إلغاء بعضها، على أن تُعلن على أي مستجدات في هذا الخصوص. وكانت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية قد أعلنت أول من أمس، أنها تقوم بالتنسيق المستمر مع وزارة الخارجية والناقلات الجوية الكويتية بشأن عملية إعادة جدولة الرحلات المتجهة من بيروت وإليها.

اسهم الصناعي والمالي ترتفع في مؤشر مسقط

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس، آخر جلسات الاسبوع، بنسبة 0,12%، بإقفاله عند 4667,43 نقطة، رابحاً 5,8 نقاط عن مستوياته بجلسة أول من أمس. وارتفعت مؤشرات القطاعين الصناعي والمالي؛ ليصعد الأول 0,36%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم الخليج للكيماويات بنسبة 2,82%، وارتفع الانوار للسيراميك بنسبة 2,34%. وصعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,03%؛ مع صدارة سهم المدينة للاستثمار الرابحين بنسبة 7,27%، وارتفع المدينة تكافل بنسبة 1,32%. وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم الوطنية للتمويل على المتراجعين بنسبة 6,67%. على الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الخدمات وحيداً بنسبة 0,05%.

مصر تحل 70% من مشكلات المستثمرين السعوديين

بحث رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، أمس، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، مع وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، والوفد المرافق له، مجالات التعاون المشترك بين البلدين. وقال رئيس الوزراء: «نحن حريصون كحكومة على دفع العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات إلى مستويات أكبر»، مؤكدًا أن التعاون من أجل زيادة الاستثمارات المشتركة يحتل أولوية بالنسبة للبلدين. وأشار مدبولي إلى أن الحكومة المصرية نجحت في حل 70% من مشكلات المستثمرين السعوديين، مؤكدًا: «أحرص بشكل شخصي على متابعة هذا الملف المهم». وانتقل رئيس الوزراء بعد ذلك للحديث عن «اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين».

العراق يتفق مع «بريتش بيتروليوم» على تطوير حقول كركوك

بغداد ـ **محمد علي**

وقع العراق، أمس، مذكرة تفاهم جديدة مع شركة بريتش بيتروليوم (BP) البريطانية لتطوير حقول كركوك النفطية شمالي البلاد. وبدأت الحكومة العراقية منذ مطلع العام الماضي حزمة إصلاحات ومشاريع عملاقة لتطوير صناعة واستخراج النفط في عموم المحافظات والمدن المنتجة لها، وأطلقت، الشهر الماضي، جولة جديدة من التراخيص لتطوير واستثمار حقول الغاز غربي وشرقي وجنوبي البلاد. وأمس الخميس، قال بيان أصدرته الحكومة العراقية إن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني «حضر مراسم توقيع مذكرة تفاهم بترولية شاملة بين وزارة النفط وشركة النفط البريطانية (BP) لتطوير حقول كركوك لإنتاج النفط والغاز». وأوضح البيان أن وزير النفط العراقي حيان عبد الغني وقّع عن الجانب العراقي، فيما وقع من جانب شركة «BP» الرئيس التنفيذي موراي أوشينكلوس.

وتتضمن مذكرة التفاهم «إعادة تأهيل وتطوير حقول شركة نفط الشمال الأربعة في كركوك، وهي كل من حقل كركوك بقبتيه (بابا وأفانا) وحقل باي حسن وحقل جمبور وحقل خباز، وكذلك إمكانية الاتفاق على حقول أو رقع استكشافية أخرى وباتفاق الطرفين». وأكد البيان سعي الحكومة إلى «الاستثمار الأمثل للفرص الواعدة في مجال الطاقة، بهدف زيادة وتعزيز إنتاج النفط واستثمارات الغاز والطاقة الشمسية في هذه المنطقة». والأحد الماضي، أعلنت وزارة النفط العراقية عن حفر واستصلاح 105 آبار نفطية خلال النصف الأول من العام الجاري 2024، فيما أكدت قرب تنفيذ عقود العشرات من الآبار الجديدة. وبحسب المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد في بيان صحافي، فإن «شركة الحفر العراقية أنجزت حفر واستصلاح 105 آبار نفطية خلال النصف الأول من العام الجاري 2024 في مختلف الحقول النفطية». وبين أن «الشركة مستمرة في تعزيز قدراتها التقنية والبشرية، لتكون قادرة على تنفيذ المشاريع بالتعاون مع الشركات الوطنية والعالمية العاملة في العراق». وحسب وزارة النفط العراقية الأحد الماضي، تجاوز متوسط الصادرات النفطية لشهر يونيو/ حزيران الماضي سقف ثلاثة ملايين و410 آلاف برميل يومياً. وقالت الوزارة إن هذه الإحصائية تشمل مجموع كميات النفط الخام المصدرة خلال الشهر الماضي من الحقول النفطية في وسط وجنوبي العراق إلى الأسواق العالمية والأردن.

مليارات إسماعيل هنية في بنوك الواق واق

مصطفى عبد السلام

لا تتوقف الأكاذيب والمزاعم وأحاديث الإفك الموجهة ضد قيادات المقاومة الفلسطينية، سواء من حماس أو غيرها، من قبل الصهاينة العرب والمحسوبين عليهم من وسائل إعلام وشخصيات كارهة لكل ما هو عروبي، حتى لو جاء ذلك على حساب سمعة قضية الكفاح الفلسطيني، ومحاولة تشويه تاريخ قادة المقاومة الوطني ونضالهم ضد الاحتلال.

واللافت أن هناك إصراراً شديداً من قبل هؤلاء الصهاينة على تزييف ولَيّ الحقائق، رغم عدم تقديم دليل واحد على تلك المزاعم، أو على الأقل إخراج وثيقة تؤكد ولو مرة واحدة صدق القيء الذي يقذفونه من أفواههم وعلى مسامعنا صباح مساء بحق قادة المقاومة، أو يدلوننا على أسماء البنوك المودع بها مليارات تلك القيادات وأرصدتهم. أحدث أحاديث الإفك تلك ما ردده هؤلاء عن إسماعيل هنية زعيم حركة حماس الذي اغتالته دولة الاحتلال في إيران. فهنية، وفق المزاعم، يمتلك ثروة هائلة ترفعه إلى درجة أثرياء العالم، وفي رواية أخرى يمتلك ثروة شخصية مكونة من مليارات الدولارات تتجاوز أصابع اليدين، وأن ما يملكه قادة حماس الثلاثة الكبار، هنية وخالد مشعل وموسى أبو مرزوق، يصل إلى 11 مليار دولار، يحصد هنية نحو 30% منها، وأنه ينعم بحياة مرفهة فيما يعاني الفلسطينيون في غزة من الجوع والعطش والدمار. ومرة يزعم هؤلاء أن أولاد هنية الثلاثة عشر يقيمون في منتجع «فور سيزونز» الفخم بالعاصمة القطرية، رغم نفي المجموعة ذلك في بيان رسمي بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وفي رواية مخالفة بأن أبناء هنية يسيطرون على سوق العقارات في غزة، رغم أن الجميع يعرف أن معظم أبناء وأحفاد زعيم حركة حماس استشهدوا على يد النازيين الجدد في دولة الاحتلال. ومن وقت إلى آخر يخرج علينا كتّاب ومثقفون عرب بمجموعة أكاذيب عن ثروة إسماعيل هنية التي يقدرونها بأربعة مليارات دولار، دون أن يقدموا دليلاً قاطعاً يؤكد هذه المعلومة، ودون أن يدلنا هؤلاء على أسماء تلك الصحف التي ينقلون عنها، وما المؤسسات التي تتولى إدارة تلك المليارات، رغم أن الجميع يعرف أن حماس وقياداتها يواجهون عقوبات أميركية منذ 1995، وأن الخزانة الأميركية وغيرها فرضت حظراً شاملاً على أموال هؤلاء، وأنه لم تخرج علينا دولة واحدة لتعلن وجود حتى ألف دولار في بنوكها أو عقار أو سبيكة ذهب وأسهم يمتلكها قادة حماس. لا أعرف سبب حقد هؤلاء وتحريضهم على المقاومة وكراهيتهم الشديدة ضد شعب يتمسك بقضيته ويحلم بالحرية والتخلص من الاحتلال، ولا يزال يواجه أعتى الجيوش، وأنه لولا المقاومة لوصلت إسرائيل إلى عقر دارهم وقلب عواصمهم.

مال وناس

غلاء مصر: الدور للكهرباء والمواصلات والمياه

واجه المصريون عاصفة من الغلاء مع بداية شهر أغسطس/ آب الجاري، إذ جرى رفع أسعار تذاكر المترو والقطارات مع بدء تطبيق زيادات أسعار الكهرباء والمياه

القاهرة ـ **عادل صبري**

أطلقت الشركة القابضة لكهرباء مصر، قائمة الشرائح الجديدة لأسعار الكهرباء، التي ستطبق مع إصدار فواتير شهر أغسطس/ آب الجاري. وجهت الشركة القوائم الجديدة، للإدارات التجارية بشركات التوزيع، لتكون مرجعاً تنفيذياً للمحاسبة على بيع التيار للمناطق السكنية والتجارية والصناعية والزراعية، والإنارة العامة، اعتباراً من أول الشهر الجاري، على جميع المستهلكين البالغ تعدادهم 35 مليون مشترك. تتضمن الجداول الجديدة تخفيضاً بعدد شرائح المستهلكين بالمنازل من 7 إلى 5 شرائح، وارتفاعاً يصل إلى 30% بقيمة الفواتير المنزلية والتجارية والإنارة العامة، و15% للصناعة والزراعة. تأتي زيادة الكهرباء، في توقيت مواز لرفع أسعار مياه الشرب، بقرار من وزارة الإسكان، التي طبقت الزيادة، مع فواتير استهلاك شهر يوليو/ تموز التي سيبدأ إصدارها اعتباراً من غد السبت، بارتفاع بلغ نحو 40% بالمدن الجديدة والحضر، و20% بالأرياف. تقود الحكومة موجة غلاء جديدة لـ«تحريك أسعار السلع والخدمات العامة»، بضغوط من صندوق النقد الدولي، يراها رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي «خياراً أخيراً من أجل تجنب فرض أعباء إضافية على المواطنين، للخروج من أزمة غير مسبوقة، تفرضها تحديات خارجية، والسيطرة على الدين العام».

«سري للغاية»

وسط تعهدات بالشفافية مع المواطنين وأجهزة الإعلام، عند اتخاذ قرارات مهمة تمس الجمهور، أطلقها مدبولي في مؤتمر صحافي الأربعاء الماضي، تطلب الأجهزة الحكومية من المسؤولين التكتم على أنباء زيادة أسعار الخدمات العامة، ويجري توزيعها بمظروف «سري للغاية» يقتصر توزيعه على وكيلي الوزارات ومديري الشركات العامة. في سياق متصل، فاجأت الحكومة المواطنين برفع أسعار تذاكر القطارات أمس، بنسبة 15% للدرجة الأولى، و20% لرحلات الدرجة الثانية والثالثة، المخصصة لأغلبية المسافرين، على مسارات السكك الحديدية بأنحاء البلاد. كما رفعت أسعار تذاكر مترو الأنفاق بنحو 30%. شملت الزيادة تذاكر قطارات الدرجة الأولى بين القاهرة والإسكندرية من 225 جنيهاً إلى 275 جنيهاً، والدرجة الثانية من 150 جنيهاً إلى 175 جنيهاً، والعاملة بين القاهرة وأسوان جنوب البلاد بنسبة 12,5%، وبين الضواحي التي تتراوح سعرها ما بين 6 جنيهات إلى 10 جنيهات، بنسبة 66% (الدولار = نحو 48,5 جنيهاً). جاءت الزيادة في أسعار القطارات بعد تعطيل نظام الحجز المركزي لقطارات الدرجة الأولى والثانية بين المحافظات، لمدة يومين، بما أدى إلى ارتباك حركة السفر، في ذروة الطلب على الرحلات بنهاية الأسبوع، التي تشهد زحاماً كبيراً بمحطات السفر والوصول بالعاصمة والمدن الكبرى. رفعت هيئة مترو الأنفاق التذاكر بنسبة تصل إلى 30% فجر أمس، على خطوط السير الثلاثة المستخدمة بين محافظات الجيزة والقليوبية التي تشكل إقليم العاصمة الكبرى. بلغ سعر تذكرة الانتقال بين محطة واحدة و9 محطات 8 جنيهات بدلاً من 6 جنيهات، ولأكثر من 9 إلى 16 محطة 10 جنيهات بدلاً من 8 جنيهات، وبين 16 إلى 23 محطة 15 جنيهاً بدلاً من 12 جنيهاً، ولأكثر من 23 محطة 20 جنيهاً. وتلتزم هيئة المترو الصمت تجاه رفع الأسعار، التي فرضتها عبر منشور إداري، فجر الخميس. وكانت وزارة النقل قد المحت إلى وجود زيادة متوقعة في أسعار تذاكر مترو الأنفاق وقطارات السكك الحديدية، خلال الفترة المقبلة، عقب قرار حكومي برفع أسعار المحروقات التي تشمل السولار بنسبة 15%، الخميس 25 يوليو الماضي، والتي أسفرت عن ارتفاع بأسعار وسائل نقل الركاب والبضائع والشحن البري كافة، بنسب وصلت إلى 20% دفعة واحدة.

> تطلب الأجهزة الحكومية من المسؤولين التكتّم على أنباء زيادة الأسعار

وتمثل الزيادة الجديدة بتذاكر القطارات والمترو، الثانية من نوعها خلال العام الجاري، حيث ارتفعت في يناير/ كانون الأول 2024، بنسبة 15%، بعد زيادات عدة خلال عام 2023. تسببت الزيادة فور تطبيقها، في مشاحنات خلال الفترة الصباحية، بين موظفي مترو الأنفاق والجمهور الذي فوجئ بالزيادة أمام شبابيك قطع التذاكر.

القروض والديون

أكد مصدر بلجنة النقل بمجلس النواب أن الزيادة في أسعار مترو الأنفاق تأتي تحسباً للزيادة المقررة بأسعار الكهرباء، التي ستطبق الشهر الجاري، مشيراً إلى أن أسعار تذاكر القطارات تأثرت بزيادة أسعار السولار، والارتفاع الهائل بقيمة القروض والديون المستحقة على مشروعات المترو والسكك الحديدية التي فاقت 500 مليار جنيه، خلال العامين الأخيرين. وأشار المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، إلى أن التوسعات التي قامت بها الحكومة في مشروعات مترو الأنفاق والمونوريل، عبر قروض متوسطة وطويلة الأجل، ارتفعت قيمتها، مع تدهور قيمة الجنيه، والتي أدت إلى صعوبات في توفير الجزء المحلي لاستكمال مشروعات الخط الرابع لمترو الأنفاق وتأجيل افتتاحه من 2025 إلى يوليو 2027. وأوضح حصول الهيئة على قروض محلية جديدة بضمانات حكومية من البنوك المحلية والأجنبية، لاستكمال المشروعات المعطلة بالمترو، بعد وضع صندوق النقد الدولي سقفاً للاستثمارات الحكومية بنحو تريليون جنيه، وعدم التوسّع في الاستدانة من البنوك للاستثمارات العامة. وقال المصدر البرلماني إن الحكومة تعمل حالياً على استكمال عمليات التطوير بالسكك الحديدية، التي حصلت على قروض لتنفيذها من روسيا والمجر وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، على أن تبدأ بالانتهاء من المشروعات التي أكملت تمويلها من قروض أجنبية، ونفذت إنشاءاتها بنسبة 70%، مع إطالة المدة الزمنية لاستكمال المشروعات التي نفذت بنحو 50%، لمواجهة العجز الشديد في تدبير العملة المحلية والأجنبية. وأكد المصدر أن إجراءات التقشف ستطبق على المرحلة الثالثة من القطار السريع، المستهدف تشييده بين القاهرة وأسوان، مع استكمال الدراسات الفنية والبيئية للمشروع خلال السنوات الخمس المقبلة، بالتوازي مع إتمام المرحلتين الأولى والثانية التي تربط بين خليج السويس والعلمين.

مطالب صندوق النقد

تأتي الزيادة الهائلة في أسعار الخدمات الحكومية، بعد يومين من مطالبة صندوق النقد الدولي الحكومة بوقف المخصصات الموجهة لدعم المحروقات والكهرباء، بنهاية 2025، واقتران ذلك بمواصلته صرف 4 شرائح من قرض بقيمة إجمالية تبلغ 8 مليارات دولار. يلزم صندوق النقد الحكومة، بخفض الاستثمارات العامة، والاتجاه القسري نحو بيع الأصول الحكومية، لتوفير السيولة النقدية، التي تمكنها من مواجهة زيادة أعباء الدين الخارجي، وتوفير النقد الأجنبي، الذي يضمن تحريراً شاملاً لسعر الصرف، بما يغل يد البنك المركزي بالتدخل في تحديد قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية. في سياق متصل، ينتظر حاملو اشتراكات البطاقة المخفضة التي تقدم للموظفين بالقطاعات الحكومية والعامة وطلاب المدارس والجامعات، صدور لوائح جديدة، تحدد قيمة الاشتراكات الشهرية وربع السنوية. وقررت الهيئة استمرار منح كبار السن تخفيضاً بنسبة 50%، وسط تضارب وصف «كبار السن» لدى الجهات الحكومية، حيث ظلت الهيئة تمنحه لمن تجاوز 60 عاماً، بينما قامت جهات حكومية برفعه عند 70 عاماً، وأخرى تحدده بعمر 65 عاماً.

احتقان الشارع

تسبب قرار رفع أسعار المترو، بالتزامن مع ارتفاع أسعار وسائل النقل الجماعي وسيارات الأجرة بنسبة 15% الأسبوع الماضي، في حالة احتقان بين المواطنين الذي يحيون وسط موجة غلاء شديدة، مدفوعة بزيادة أسعار المحروقات ووسائل النقل، وتضاعف أسعار جميع السلع والخدمات، في فترة بقدرها خبراء بنحو شهرين. وتقدمت عضو مجلس النواب، إيفلين متى، بطلب إحاطة عاجل، لدعوة الحكومة إلى وقف زيادة أسعار النقل بالمواصلات العامة، مؤكدة خطورة تأثير الزيادة على الطبقة المتوسطة والفقيرة، التي تستخدمها يومياً للتوجه إلى أعمالها، وأصبحت تقتطع جزءاً كبيراً من ميزانية الأسر، بما يحول دون قدرتها على الخروج من منازلها، في وقت تعاني فيه من تراجع الدخل وارتفاع التضخم. يتوقع اقتصاديون أن تدفع الزيادة في أسعار الوقود والنقل والكهرباء والخدمات العامة، معدلات التضخم إلى مستويات تزيد عن 30%، مع نهاية العام الجاري، لتسير في اتجاه معاكس لمخططات البنك المركزي الذي يستهدف هبوطها عند مستوى 15% ديسمبر/ كانون الأول 2024.

تنقل شبكة مترو الأنفاق نحو 3,5 ملايين راكب يومياً (خالد دسوقي/فرانس برس)

توقعات بارتفاع التضخم إلى 30%

يتوقع اقتصاديون في مصر أن تدفع الزيادة في أسعار الوقود والنقل والكهرباء والخدمات العامة، معدلات التضخم إلى مستويات تزيد عن 30%، مع نهاية العام الجاري، لتسير في اتجاه معاكس لمخططات البنك المركزي الذي يستهدف هبوطها عند مستوى 15% في ديسمبر/ كانون الأول 2024. تأتي الزيادة الهائلة في أسعار الخدمات الحكومية، بعد مطالبة صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بوقف المخصصات الموجهة لدعم المحروقات والكهرباء.

بروفايل

وصل أحمد غالب العبقي إلى رئاسة البنك المركزي اليمني أواخر 2021، وسط ظروف صعبة، وبدا اسمه يتردد بقوة منذ قرارات 30 مايو/ أيار الجريئة، التي جرى إلغاؤها ثم أعقبها تقديم استقالته لكنها رُفضت

أحمد غالب العبقي يتحدث للصحافيين في الرياض 1/ 8/ 2023 (فرانس برس)

أحمد غالب العبقي

عدن ـ **فاروق الكمالي**

شغل محافظ البنك المركزي اليمني في عدن، أحمد غالب العبقي، الرأي العام في البلاد، خلال الفترة الأخيرة، حيث راه البعض منقذاً مالياً على الرغم من ارتباط إدارته للبنك، المعترف به دولياً، بأسوأ فترة انهيار عرفتها العملة اليمنية في تاريخها.

ومنذ مطلع يوليو/ تموز الماضي، كان الشارع اليمني المناهض للحوثيين والمحبط من أداء الحكومة، المعترف بها دولياً، وقيادتها المهاجرة، يضع محافظ البنك المركزي في مكانة المنقذ الذي نجح في خنق الحوثيين اقتصادياً، وبالتالي تعويض الإخفاق الحكومي على الصعيدين العسكري والسياسي.

أصدر محافظ البنك المركزي سلسلة قرارات منذ مطلع العام الجاري، بهدف حماية العملة الوطنية، وعندما فشلت تلك الخطوات أرجع البنك انهيار قيمة الريال إلى عمليات مضاربة تقوم بها بنوك تجارية تقع مقارها الرئيسية في صنعاء، الخاضعة للحوثيين، لكن البنك المركزي لم يكن يمتلك القدرة على معاقبة تلك البنوك التي تخضع كلياً لتعليمات سلطات الحوثيين. وجد العبقي الفرصة مواتية لفرض سيطرة البنك المركزي على النظام المالي في البلاد، عقب قرار إعادة تصنيف جماعة الحوثيين من قبل الولايات المتحدة كياناً إرهابياً عالمياً، وحالة العزلة التي تعيشها الجماعة على المستوى الدولي كياناً منبوذاً عقد من قدرتها على الوصول للنظام المالي. وقع العبقي يوم 30 مايو/ أيار على قرارين، الأول يتعلق بإلغاء الطبعة القديمة من النقود التي يجري تداولها في مناطق الحوثيين، والثاني يطالب ستة من أكبر البنوك التجارية في البلاد بنقل مقارها الرئيسية من صنعاء إلى مدينة عدن الجنوبية، حيث مقر البنك المركزي، المعترف به دولياً، مع مهلة مدة ستين يوماً تليها عقوبات قاسية، منها حظر البنوك المخالفة من استخدام نظام التحويلات المالية سويفت. خلال شهري يونيو/ حزيران ويوليو الماضيين تحول العبقي إلى منقذ، وخرجت تظاهرات في أكثر من مدينة تهتف باسمه وقراراته، ويرجع الاحتفاء الشعبي البالغ فيه بقرارات 30 مايو إلى تشوق اليمنيين لإنهاء الانقسام النقدي الذي كرّسته جماعة الحوثيين في بنكين، وقيمتين مختلفتين للعملة، ونظامي صرف مختلفين، ما أنتج ارتفاعاً في رسوم التحويلات الداخلية من عدن إلى صنعاء بنسبة 300%. اعتقد قطاع واسع من اليمنيين أن القرارات ستعيد أموالهم المصادرة في بنوك صنعاء، وبالنسبة لهم فإن حماية الودائع تسبق حماية العملة. وتعلّق الآف المودعين من عملاء البنوك بقرارات محافظ البنك المركزي، على أمل إنهاء القرارات القاسية التي اتخذتها جماعة الحوثيين بمصادرة ودائع تصل قيمتها إلى أكثر من تريليوني ريال، ثم إلغاء فوائد الودائع بموجب قانون الأحكام الربوية. وقد أثارت قرارات 30 مايو حفيظة الحوثيين بشكل غير متوقع، وانعكست ردة فعلهم في تصاعد شعبية المعبقي، وحالة من الأمل في الشارع اليمني، سرعان ما تلاشت بعد تراجع قيادة المجلس الرئاسي عن تلك القرارات، والتعهّد بعدم اتخاذ قرارات مماثلة، وعقد الاتفاق الأخير الذي أنهى الأزمة. ولم يكن أمام محافظ البنك سوى أن يقدم استقالته لمجلس القيادة، الذي أعلن بعد تسريبها للإعلام رفض قبولها، ومنحه ثقة مواصلة مسيرة الإصلاحات التي جرى وأدها على أرض الواقع. ونقلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) التي تديرها الحكومة، عن مصدر مسؤول في مكتب رئاسة الجمهورية قوله «إن رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي رفضوا بالإجماع استقالة المحافظ». وقال مركز صنعاء للدراسات إن المعبقي حظي بإشادة كبيرة في الأوساط اليمنية. ويرى المركز أنه من غير المرجح أن تُقبل استقالته. ولكن في المقابل هناك أنباء أخرى عن احتمال تعيين محافظ جديد.

وتؤكد مصادر أخرى لـ«العربي الجديد» أن صفحة المعبقي قد طويت بالفعل، عقب الاتفاق الجديد للحكومة الشرعية مع الحوثيين، في ضوء تفاهمات أولية على دمج البنك المركزي مجدداً، تحت قيادة توافقية، وذلك بعد نحو ثماني سنوات من الانقسام. وصل المعبقي إلى رئاسة المركزي اليمني يوم 6 ديسمبر/ كانون الأول 2021، ولم يكن أحد يراهن عليه آنذاك، وساد الشارع اليمني حالة إحباط يوم تعيينه، في ظل تعقّد الوضع المالي، ثم بدأ الانهيار المتسارع للعملة المحلية منذ مطلع 2023.

أخبار

تمور العراق تبحث عن أسواق جديدة

كشفت وزارة الزراعة العراقية، منتصف الأسبوع الحالي، عن التوجه للبحث عن منافذ جديدة لتصدير التمور، بما يضمن الحفاظ على أسعارها وفتح أسواق جديدة لها في بلدان جديدة. ووجهت الوزارة انتقاداً بطاول تمور العراق المصدرة إلى الإمارات، والتي قالت إنه يتم تغليفها وتباع بأسعار أعلى على أنها تمور إماراتية. وكانت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، قد وضعت العراق في المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج التمور للعام الماضي 2023. وبلغ إنتاج العراق السنوي حوالي 750 ألف طن، فيما يصدّر بين 150 و400 ألف طن سنوياً منها. وبينت المنظمة أن متوسط صادرات تمور العراق العام الماضي بلغ 600 ألف طن، معظمها تصدّر إلى تركيا والهند ومصر وسورية والأردن والإمارات والصين وبنغلادش وبعض الأسواق الأوروبية والأميركية. وقال الباحث الاقتصادي علي العامري، لـ«العربي الجديد»، إن التمور العراقية كانت تحتل مكانة اقتصادية مهمة في زيادة المنافع الاقتصادية ودورها الكبير في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

بورصة قطر تنخفض بعد تثبيت الفائدة

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الخميس منخفضة؛ بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتثبيت أسعار الفائدة. تراجع المؤشر العام بنسبة 0,23%، فاقداً 23,30 نقطة عن مستوى أول من أمس الأربعاء. قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على هامش اجتماعه الأربعاء، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند

المستوى الحالي ما بين 5,25 و5,5%، وتلاه قرار مصرف قطر المركزي، بالإبقاء، على أسعار الفائدة. أثر على الجلسة تراجع أربعة قطاعات على رأسها الاتصالات بواقع 0,37%، بينما ارتفعت ثلاثة قطاعات في مقدمتها الصناعات بـ1,26%. انخفضت السيولة إلى 292,01 مليون ريال، مقابل 404,72 ملايين ريال، أول من أمس، وارتفعت أحجام التداول عند 117,12 مليون سهم، مقارنة بـ115,35 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 11,8 ألف صفقة، مقابل 13,15 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 46 سهماً نشطاً، تقدم سهم «التحويلية» تراجعات الأسهم البالغ عددها 30 سهماً بـ2,34%؛ بينما ارتفع سعر 16 سهماً على رأسها «الدولي».

السعودية توقع 6 مذكرات مع مؤسسات صينية

وقّع صندوق الاستثمارات العامة السعودي ست مذكرات تفاهم بقيمة تصل إلى 187,5 مليار ريال (50 مليار دولار) مع مؤسسات مالية رائدة. وأوضح الصندوق بحسب بيان له أمس، أنه تم توقيع المذكرات مع البنك الزراعي الصيني ABC، وبنك الصين BoC، وبنك التعمير الصيني CCB، وشركة الصين لتأمين الصادرات والائتمان SINOSURE، وبنك التصدير والاستيراد الصيني CEXIM، والبنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC. وتتناول مذكرات التفاهم العديد من مجالات التعاون، بما في ذلك تحفيز تدفق رأس المال المتبادل من خلال تمويل أدوات الدين، وأسواق رأس المال، وتأتي كجزء من استراتيجية الصندوق لتعزيز شراكاته المؤسسية على مستوى العالم. وتعليقاً على التوقيع، قال رئيس الإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي، ورئيس الإدارة العامة لاستراتيجية الاستثمار والدراسات الاقتصادية في صندوق الاستثمارات العامة، فهد السيف: «تعكس مذكرات التفاهم الجديدة عمق العلاقة بين صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسات المالية الدولية، وتؤكد على التزام الصندوق بتعزيز شراكاته عالمياً».

المغرب

الأجور تكرّس هشاشة العمالة غير المنظّمة

اقتصرت الزيادات في الأجور على القطاعات الحكومية والخاصة المنظمة، حيث يستثنى منها العاملون بالقطاع غير المنظم، الذي يمثل حوالي 30% من الناتج الإجمالي في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يكرس القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المغربي هشاشة وضع الأجراء الذين لم يستفيدوا من الزيادات في الأجور التي تسري في الصيف الحالي، بعد اتفاق الحوار الاجتماعي بين الاتحادات العمالية ورجال الأعمال والحكومة بمناسبة عيد العمال (1 مايو/ أيار). وأفضت المفاوضات بين الحكومة والاتحادات العمالية بمناسبة عيد العمال إلى إقرار زيادة في أجور الموظفين في حدود 100 دولار، مقسمة إلى قسطين، واحد في يوليو/ تموز الجاري والثاني في يوليو 2025. وتوصلت تلك الأطراف إلى إقرار زيادة في الحد الأدنى للأجور في النشاطات غير الفلاحية في القطاع الخاص بنسبة 10%، وهي النسبة التي ستطبق بالنسبة للحد الأدنى للأجور في النشاطات الزراعية. ويتجلى أن الزيادات في الأجور تهم فقط القطاعات الحكومية والخاصة المنظمة، حيث يستثنى منها العاملون لحسابهم والأجراء في القطاع غير الرسمي، الذي يمثل في المغرب حوالي 30% من الناتج الإجمالي المحلي.

يؤكد خبراء منذ سنوات على أن سوق الشغل الوطني يتميز بهيمنة العمالة غير المهيكلة، وهي عمالة هشة وذات دخل محدود، وتتميز بتفاوتات كبيرة على مستوى عدد ساعات العمل والأجور والإنتاجية. دفع ذلك محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري إلى الدعوة لإعادة النظر في مقاربة الحوار الاجتماعي، حيث يجب أن يتجه بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل، نحو «تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية، حتى يساهم بشكل حقيقي في تشييد الدولة الاجتماعية». جاء تأكيد الجواهري، في التقرير السنوي الذي رفعه إلى العاهل المغربي محمد السادس، على مقاربة جديدة للحوار الاجتماعي، بعدما دعا إلى تقييم تداعيات الحوار الاجتماعي الذي «هيمن على النقاش العمومي في الأشهر الأخيرة، والذي بذل من أجله جهد مالي مهم»، وذهب إلى أن الزيادات في الأجور التي أرساها الحوار الاجتماعي بمناسبة عيد العمال، تجد مبرراً في ارتفاع مستوى التضخم في العامين الماضيين، غير أنه يؤكد على أن تلك الزيادات يجب أن تعكس في المقابل تحسناً في الإنتاجية. ويلاحظ أن الزيادات في الأجور لم تهم سوى جزء من العاملين، خاصة الموظفين الحكوميين والأجراء في القطاع الخاص الرسمي، بينما لم تشمل قرارات تلك الزيادات العاملين في المناطق الريفية والأجراء والعاملين لحسابهم في الأنشطة غير الرسمية. ويأتي حديث محافظ البنك المركزي عن تلك الفئة من العاملين في المغرب، في ظل تأكيده على أنهم يعانون عادة من أجور هزيلة مقارنة بنظرائهم في القطاعات الاقتصادية المنظمة، كما أنهم يعرفون نوعاً من التأطير الضعيف.

ويلاحظ الباحثان حمزة سعودي وأحمد أوحنيني، في تقرير لهما نشره مركز السياسات من أجل الجنوب، حول القطاع غير الرسمي، الذي لا يستفيد العاملون فيه من التغطية الاجتماعية عبر المؤسسات الرسمية المعتمدة، أنه يمثل نسبة كبيرة من مجمل فرص العمل في المغرب.

ويسجلان بشأن رصد تداعيات ذلك على العاملين بأن القطاع غير الرسمي يتسبب في الهشاشة وعدم الاستقرار في العمل، ويكرس ضعف الأجور وضعف آفاق التطور في المسارات المهنية وسوء شروط العمل. ويذهب الكاتب العام للمقاولات والمهن محمد الذهبي إلى أن القطاع غير الرسمي يعرف نوعاً من التباين، حسب القطاعات، حيث إن العديد من العاملين فيه في الأنشطة التي تسجل نقصاً في اليد العاملة يتلقون أجوراً تتجاوز الحد الأدنى.

مصنع في المغرب جنوب الدار البيضاء (فاضل سينا/ فرانس برس)

الأردن

نقابيون يتمسكون بتعديل أنظمة الوظيفة العامة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

لا تزال المطالبات بتعديل نظامي الخدمة المدنية والموارد البشرية في الأردن قائمة رغم تراجع الحكومة عن واحد من أهم وأكثر البنود التي أثارت جدلا واسعا في الشارع الأردني والمتعلق بمنع موظفي الحكومة من العمل خارج أوقات الدوام الرسمي. وقد أعلنت الحكومة إقرارها للأسباب الموجبة لتعديل النظامين بعد نفاذهما بأقل من أشهر بما يتيح لموظفي القطاع العام العمل خارج أوقات الدوام الرسمي للمحافظة على مستويات معيشتهم.

تحسين المعيشة

رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض قال لـ«العربي الجديد» إن الحكومة بتراجعها عن منع موظفيها من العمل خارج أوقات الدوام الرسمي قد عالجت بذرا مهما ورد في نظامي الخدمة المدنية والموارد البشرية، مشيرا إلى أن هذا البند أثار اعتراضات واسعة على أكثر من صعيد. وأضاف عوض أن ذلك يمكن الموظف من تحسين معيشته بالحصول على دخل آخر غير الراتب الحكومي المتدني لغالبية الموظفين وتلبية الاحتياجات الأساسية كالإنفاق على الصحة والتعليم والمستلزمات الأخرى. وأضاف أنه ينتظر صدور الضوابط التي ستصدرها لهذه الغاية لتنظيم العمل خارج أوقات الدوام الرسمي بالشكل الذي يسمح به دون التأثير على إنتاجيته أو التعارض والتقاطع مع عمل عمله الحكومي، مشيرا إلى أهمية أن تكون تلك الضوابط منطقية وغير متشددة للحصول على آذن العمل بعد انتهاء الدوام الرسمي. ولتحقيق التوازن بين تحسين كفاءة القطاع العام وحماية حقوق العاملين المتعارف عليها قال عوض إن المرصد العمالي يرى أن هناك مواد أخرى أساسية في النظام بحاجة إلى تعديل مما سيعزّز من أداء القطاع العام ويحقق التنمية المستدامة في الأردن. ومن هذه المواد، حسب رئيس المرصد العمالي، نص المادة التي تسمح بإنهاء خدمة الموظف خلال فترة التجربة دون إبداء الأسباب، معتبراً ذلك انتهاكًا لمبادئ العدالة والشفافية. وطالب المرصد العمالي بتعديل هذه المادة لتشترط وجود أسباب موضوعية لإنهاء خدمة الموظف وإخطاره بها وإعطائه فرصة للدفاع عن نفسه. وأشار إلى مادة أخرى تسمح بتقصير أو إلغاء الإجازة السنوية للموظف في القطاع العام، مؤكدا أن ذلك ينتهك حقوق الموظفين ويؤثر سلبا على صحتهم وأدائهم. وأكد ضرورة إلغاء النص الذي يجيز ذلك، أو تعديله لضمان حق الموظفين في الحصول على إجازاتهم السنوية كاملة، وتوفير نظام لتعويضهم عن أي إجازات ملغاة مشروطة بموافقتهم. وسمحت مادة أخرى في النظام بتقييد الإجازة بدون راتب بأربعة أشهر في السنة وبما لا يتجاوز 12 شهرًا طيلة مدة الخدمة، وفق المرصد، الذي رأى أن ذلك غير مناسب للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وشدد على ضرورة تعديل هذا التقييد لتمكين الموظفين من استكشاف فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشتهم، ومنحهم سنة واحدة متواصلة.

التقاعد المبكر والإضرابات

وانتقد المرصد العمالي عدم تعديل المادة التي تخوّل صلاحيات الإدارة العامة بإحالة الموظفين على التقاعد المبكر دون رغبتهم، حيث إن استمرار هذا التوجه يهدد استقرار سوق العمل واستدامة نظام الضمان الاجتماعي. وأوصى بوضع ضوابط على إنهاء خدمات الموظفين وضمان حقوقهم. كما دعا المرصد إلى إعادة النظر بالمادة التي تحظر مشاركة العاملين في القطاع العام في المظاهرات والإضرابات، واعتبر أن هذا الحظر يعد انتهاكا للحقوق الأساسية للموظفين، مثل حرية الرأي التعبير والتجمع السلمي.

وطالب المرصد العمالي بإلغاء هذا الحظر والسماح لموظفي القطاع العام بممارسة هذه الحقوق ضمن معايير تنظيمية لا تلغي حق ممارستها. وقال عاملون حكوميون لـ«العربي الجديد» إنهم بانتظار تحرك فاعل من قبل مجلس النقابات المهنية الذي تعهد بالتصدي للبنود مدار الاعتراض والواردة في النظامين (الخدمة المدنية والموارد البشرية) لحماية منتسبيه وتحقيق العدالة بين كافة الموظفين. وكان رئيس اللجنة المكلفة من قبل النقابات بدراسة أثر النظامين على الموظفين خالد رباعية، أكد أنه سيتم رفع تقرير وتوصيات لمجلس النقباء لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

أسواق عالمية

تقول أرقام رسمية إن حوادث السرقة من المتاجر البريطانية سجلت أرقاماً هي الأعلى منذ 20 عاماً، وإن الخسائر تتجاوز ملياري إسترليني هذا العام، ويقول خبراء إنها نتاج لسياسات التقشف التي طبقتها حكومة المحافظين على مدى 20 سنة، وحكومة حزب العمال الجديدة تتعهد بالتصدي للمشكلة

متاجر بريطانيا تواجه «وباء السرقة»

الخسائر تتجاوز ملياري إسترليني هذا العام

لندن ـ **عمر عبد الرازق**

تعد البقالات الصغيرة أو corner shops واحدة من السمات المميزة للحياة البريطانية. في كل شارع تقريباً تجد واحداً من هذه الدكاكين يشتري منه السكان المحليون ما يحتاجونه في يومهم من خبز وماء وحليب وصحف. لكن زحف الفروع الصغيرة للمتاجر الكبرى مثل «تيسكو» و«سينسبري» قلص أعداد الدكاكين الصغيرة بدرجة كبيرة، وما تبقى منها يواجه الإغلاق بسبب خوف أصحابها من السرقات المتكررة، التي باتت تسجل أرقاماً قياسية منذ جائحة كورونا. في شارع «بورتبيلو» الشهير في غرب لندن، رأيت مشهداً يتكرر كثيراً في الآونة الأخيرة، كان صاحب حانوت من الجالية الهندية يجري خلف شابين في مقتبل العمر بعصا «البيسبول» بعدما ضبطهما «يسرقان» بضاعة من على الرف ويخبئها أحدهما في حقيبته. عاد الرجل غاضباً إلى متجره بعدما أخبط السرقة، وعندما سألته عما حدث قال لي إنه يفكر في إغلاق الحانوت الذي يديره مع شقيقه، مشيراً إلى أن ذلك أفضل من «أن يقتلا أو يطعنا في واحدة من تلك المواجهات» التي تتكرر كل يوم.

تذكرت كلمات صاحب المتجر الذي يقف على قدميه ساعات طويلة بحاسب الزبائن ويطالع شاشة كاميرات المراقبة، وأنا أقرأ التقرير الصادر بعنوان «معدلات الجريمة في إنكلترا وويلز حتى نهاية مارس 2024». التغير الصادم في هذا التقرير الذي يغطي الفترة من مارس/ آذار 2023 وحتى نهاية مارس الماضي، تمثل في «سرقات المتاجر» أي عندما يسطو أشخاص على مواد غذائية أو بضائع في غفلة من القائمين على المتاجر ويهربون بها دون سداد ثمنها. هذه الحوادث ارتفعت بمعدل 30% خلال العام المنصرم لتصل إلى 450 ألف حادثة، وهو أعلى معدل منذ عشرين عاماً، وتحولت إلى مصدر تهديد للعاملين في المتاجر الكبرى ولأصحاب الحوانيت الصغيرة.

خسائر كبيرة

بالنسبة لفروع المتاجر الكبرى، التي توظف أكثر من خمسين عاملاً، والمتوسطة التي توظف ما يربو على 49 عاملاً، كانت مستهدفة لما يصل إلى 49% من الحوادث المسجلة، أما الصغرى التي لا يزيد العاملون فيها عن تسعة فكان نصيبها 24% من حوادث السرقة، حسب تقرير لوزارة الداخلية البريطانية في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي. لكن الأرقام الرسمية قد تبدو قطرة في بحر بالمقارنة بالأرقام التي صدرت عن «اتحاد تجار التجزئة» في بريطانيا، وهو أكبر هيئة للمتاجر الكبرى والصغرى بكل أنواعها، والتي تتحدث عن 1300 سرقة يومياً من متاجر بريطانيا.

يقدر الاتحاد حجم الخسائر الناجمة عن سرقات المتاجر مع نهاية أغسطس/ آب الماضي، أي قبل الارتفاع القياسي الأخير، بحوالي 1,8 مليار جنيه إسترليني أي ما يعادل ملياري دولار. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الخسارة إلى مليارَي جنيه إسترليني مع نهاية العام الحالي. ويلاحظ تقرير للاتحاد بأن المتاجر الكبرى والصغرى أنفقت في عام 2023 ما قيمته 1,2 مليار إسترليني لتعزيز إجراءاتها الأمنية لمنع السرقات، ورغم ذلك فقد أصبحت سرقات المتاجر أكثر جرأة وعدوانية من ذي قبل، حسب بيان للرئيس التنفيذي للاتحاد هيلين ديكنسون.

لكن أصحاب البقالات الصغيرة هم الأكثر تضرراً، فظاهرة الدكاكين الصغيرة التي يعرفها كل شارع في بريطانيا، لدرجة جعلت البريطانيين يصفون بلادهم بأنها «بلد البقالات»، آخذة في الانحسار في ظل منافسة غير متكافئة من فروع سلاسل السوبر ماركت، وربما يمثل وباء السرقات الذي تتعرض له الضربة القاضية لبقائها. فبينما تتمكن المتاجر الكبرى من تعويض خسائر السرقة من فروعها الممتدة في أنحاء البلاد وزيادة عناصر الأمن في فروعها، تضطر البقالات الصغيرة التي تدار من قبل أسرة واحدة إلى الإنفاق من رأس المال، والتخلي عن الأرباح لتعزيز إجراءاتها الأمنية أو تعويض الفاقد من السرقة. وتشير أرقام وزارة الداخلية إلى أن واحدة فقط من كل سبع حالات سرقة، اكتمل التحقيق فيها بالتوصل إلى الجناة.

الجريمة والعقاب

ويأتي الكشف عن هذه الأرقام بعد أيام من تعهد حكومة العمال الجديدة في بيان سياساتها المتضمن في «خطاب الملك» بتبني تشريع جديد يتصدى لتلك «السرقات الصغيرة»، ويجعل من التعدي على العاملين في المتاجر جريمة قانونية محددة. هذه الضغوط جاءت من ملاك المتاجر الكبرى الذين يشكون من تقاعس الشرطة في التعامل مع «السرقات»، وهو حقيقة واقعة، بعدما قررت حكومة المحافظين في عام 2014 ألا تتابع الشرطة التحقيقات عندما تقل قيمة البضاعة المسروقة عن 200 جنيه إسترليني (230 دولاراً)، وكان الهدف وقتها أن تتفرغ الشرطة للجرائم الكبيرة التي تؤثر على حياة المواطنين. يجادل كثيرون في صفحات الرأي وبرامج المناقشات البريطانية بأن ارتفاع معدلات السرقة من المتاجر لا ينفصل عن السياسات الاقتصادية التي أدت لتزايد معدلات الفقر في بريطانيا ودفعت الكثيرين نحو الهامش الاقتصادي في ظل أزمة غلاء المعيشة غير المسبوقة. وحسب رأيهم فإن السرقة من المتاجر ليست أمراً جديداً على بريطانيا أو أي مجتمع آخر، لكنها كانت تحدث في حدود معقولة من أشخاص لا يجدون قوتهم، وهي بالتالي تختلف عن «الوباء» الراهن. وترى البروفيسور إيميلن تايلور، أستاذة علم الجريمة بجامعة سيتي في لندن، أن «السرقة من المتاجر يمكن أن تمثل مقياساً على مدى صحة الأمة، فالأسباب الكامنة وراءها اجتماعية بالأساس سواء كانت إدمان المخدرات أو التشرد أو الأمراض العقلية، وكلها ظواهر تفاقمت بشدة خلال فترة الجائحة، وقد حدث ذلك على خلفية عقود من سياسات التقشف وتقليص الخدمات الاجتماعية وموارد الشرطة».

وعلقت تايلور التي تقدم بودكاست عبر الإنترنت بعنوان «كشف جرائم التجزئة» على إجراءات الحكومة عام 2014 التي قللت من أهمية سرقات المتاجر عندما تكون قيمتها أقل من 200 جنيه، حيث يتعين على المذنب في هذه الحالة أن يعترف بجرمه دون أن يحضر للمحكمة، ويمكنه دفع غرامة تكون عادة أقل من قيمة البضاعة المسروقة. وقالت «خلال أبحاثي تحدثت إلى كثير من اللصوص الذين قالوا إنهم طالما جعلوا قيمة السرقة أقل من 200 جنيه فلن يواجهوا عقوبة السجن». وتطالب تايلور بأن تمد الخدمة الاجتماعية عونها لمدمني المخدرات الذين يمثلون العدد الأكبر من مرتكبي سرقات المتاجر بهدف تمويل إدمانهم.

رغم ذلك تحولت سرقة المتاجر إلى «مهنة» بالنسبة لكثير من مرتكبيها، والسبب غالباً هو «أزمة تكاليف المعيشة»، فليس نادراً أن يوقفك شخص في الشارع ليتحدث إليك بصوت هادئ عارضاً هاتفاً ذكياً أو ساعة جديدة للبيع بسعر مخفض، هذا النوع من اللصوص يسرقون من منطقة ويبيعون في منطقة أخرى. كما أن هناك من يسرق من المتاجر لصالح تجار أصغر ومقابل نسبة معينة من قيمة البضاعة المسروقة.

سيناريو متكرر في ألمانيا

يواجه تجار التجزئة في ألمانيا مشكلة متزايدة تتعلق بالسرقة من المتاجر كما هو الحال في متاجر بريطانيا، وفق دراسة حديثة لمعهد البحوث التجارية (إي آتش آي). سرق لصوص بضائع من متاجر في ألمانيا بقيمة 2,8 مليار يورو العام الماضي، بزيادة 15% مقارنة بعام 2022. وقال معد الدراسة فرانك هورست: «بسبب ارتفاع أسعار العديد من المنتجات، واجه بعض الناس أزمات مالية، وقاموا بالسرقة في كثير من الأحيان».

سوق في لندن يوم 16 يناير 2024 (كايلب كيمبل/ Getty)

المتاجر أنفقت في 2023 ما قيمته 1,2 مليار إسترليني لمنع السرقات

الفائدة المرتفعة تضغط على الأسر الأميركية

تعاني الأسر الأميركية ذات الدخل المتوسط والضعيف من شظف العيش، وتغرق في ديون بطاقات الائتمان التي تصل الفائدة عليها إلى أكثر من 27%، بسبب سياسات البنك المركزي الفيدرالي

لندن ـ **موسى مهدي**

ربما يكون البنك المركزي الأميركي قد نجح، عبر سياسة رفع الفائدة خلال 22 شهراً، في خفض معدل التضخم إلى نحو 3% بنهاية يونيو/حزيران الماضي، ولكنه تسبب عبر الفائدة المرتفعة في تدمير العديد من الأسر التي عانت من شظف العيش وغرقت في مستنقع ديون بطاقات الائتمان. وحتى الآن، لم تتسبب أسعار الفائدة المرتفعة في ضعف النظام المالي، أو إطلاق موجة من حالات الإفلاس، أو حتى التسبب في الركود الذي كان يخشى العديد من الاقتصاديين حدوثه في الولايات المتحدة. وأجبرت الفائدة المرتفعة العديد من الأسر على مراكمة ديون بطاقات الائتمان التي استخدمتها بكثافة لتغطية نفقات البقالة، وحتى تسديد فواتير الغاز والكهرباء خلال السنوات الماضية، التي ارتفعت فيها أسعار السلع والخدمات.

وفق تقرير لمجلة «فوربس»، اعتباراً من 29 يوليو/تموز، بلغ متوسط معدل النسبة السنوية للفائدة (APR) لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة 27,62%، في المتوسط. وعادة ما تختلف أسعار الفائدة اعتمادًا على نوع البطاقة والجدارة الائتمانية لحامل البطاقة، على سبيل المثال، قد تحتوي بعض البطاقات على نطاق من معدلات الفائدة السنوية، مع تحديد درجة ائتمان حامل البطاقة حيث تقع ضمن هذا النطاق.

في ذات الشأن، قال تقرير في صحيفة «نيويورك تايمز»، في 14 مايو/أيار الماضي، إن الفائدة المرتفعة أدت إلى تخلف عدد متزايد من الأميركيين عن سداد مدفوعات بطاقات الائتمان وقروض السيارات. ودفعت الضائقة المعيشية العديد منهم إلى اقتراض المزيد من الديون أكثر من أي وقت مضى. كما ارتفعت نفقات الفائدة الشهرية منذ أن بدأ بنك الاحتياط الفيدرالي تشديد السياسة النقدية قبل عامين. وبالنسبة للأسر التي تعاني بالفعل من ارتفاع الأسعار، وتضاؤل المدخرات، وتباطؤ نمو الأجور، فإن زيادة تكاليف الاقتراض يضعها على حافة الإفلاس. وقال أورا دورسي، البالغ من العمر 43 عاماً، وهو من قدامى المحاربين في الجيش في كلاركسفيل بولاية تينيسي، لصحيفة «نيويورك تايمز»: «إنه أمر جنوني. إنه يجعل من الصعب التخلص من الديون. يبدو أنك تدفع الفائدة فقط». وتعمل زوجته منذ سنوات على التخلص من الديون المتراكمة عليها عندما أنجبتا سلسلة من المشكلات الصحية على التوقف عن العمل مؤقتًا. وهي الآن تتنقل بين ثلاث وظائف لمحاولة سداد آلاف الدولارات من أرصدة بطاقات الائتمان والديون الأخرى. ولكنها تقول، حسب تقرير «نيويورك تايمز»، إنها تحرز تقدمًا، حيث إن معدلات الفائدة المرتفعة على الديون لا تساعد. ووفق بيانات مجلس الاحتياط الفيدرالي التي نشرها على موقعه في نهاية مارس الماضي، ارتفعت ديون الأسر إلى 17,69 تريليون دولار، في الربع الأول من العام الجاري. كما ارتفع إجمالي ديون الأسر بمقدار 184 مليار دولار في الربع الأول وحده من العام الجاري، وفقًا لأحدث تقرير ربع سنوي عن ديون الأسر والائتمان. وارتفعت أرصدة الرهن العقاري بمقدار 190 مليار دولار إلى 12,44 تريليون دولار، في حين ارتفعت أرصدة قروض السيارات بمقدار 9 مليارات دولار إلى 1,62 تريليون دولار، وأشار مسؤولو البنك الفيدرالي إلى أنهم يتوقعون إبقاء أسعار الفائدة عند مستواها الحالي، وهو الأعلى ربما حتى نهاية سبتمبر المقبل. وبينما لا يزال صناع السياسات يقولون إنهم من المرجح أن يخفضوا أسعار الفائدة في نهاية المطاف، على افتراض تباطؤ التضخم كما هو متوقع، فقد يفكرون في رفعها أكثر إذا بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل أسرع مرة أخرى.

حتى الآن، أثبت الاقتصاد الكلي قدرته على الصمود بشكل غير متوقع في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة. واستمر المستهلكون في الإنفاق على السفر ووجبات المطاعم والترفيه، بفضل ارتفاع الأجور. ولكن هذا الإنفاق كان على حساب مدخراتهم واستخدام بطاقات الائتمان، وهو ما سيكون مؤلماً لهم في المستقبل. وفي ذات الصدد، نقلت صحيفة «وول ستريت» في تقرير أمس الخميس، عن نيكول لويس، وهي أم لثلاثة أطفال تعيش شمال فلينت بولاية ميشيغن، قولها إنها تعاني من نفقات المعيشة وتضطر إلى التخلي عن بعض البنود من أجل الأساسيات.

الأميركيون يترقبون بفارغ الصبر خفض الفائدة على الدولار

الفقر يتزايد في عاصمة المال، مانهاتن، 17 يونيو (سبنسر بلات/ Getty)

إنكلترا تخفّض الفائدة وتتوقّع تراجع التضخم

لندن ـ **العربي الجديد**

خفض بنك إنكلترا المركزي أسعار الفائدة لأول مرة منذ الوباء بمقدار ربع نقطة إلى 5%. ويتوقع حي المال البريطاني خفضاً آخر للفائدة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ولكن ذلك يعتمد على بيانات التضخم خلال الشهرين المقبلين. ووفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، شدد محافظ بنك إنكلترا، أندرو بيلي، على النهج الحذر، حيث قال إن البنك المركزي ينبه إلى مخاطر حدوث ارتفاع آخر في الفائدة على معدل التضخم. وبحسب بلومبيرغ، واصل الجنيه الاسترليني انخفاضه أمس. كما تراجعت عائدات سندات الخزانة البريطانية. وقالت آنا اندرادي ودان هانسون من بلومبيرغ إيكونوميكس، اللذان يتوقعان خفضاً آخر في نوفمبر المقبل، إن لهجة تقرير لجنة السياسة النقدية بالمركزي البريطاني تشير إلى أن بنك إنكلترا ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة مرة أخرى. وأشارت اللجنة في توجيهاتها أمس الخميس، إلى أنها ستقرر موقف السياسة النقدية المناسبة في كل اجتماع من اجتماعاتها. كما أشار البنك إلى أنه سيحتاج إلى «إبقاء السياسة النقدية مقيدة لفترة كافية». وتعتقد بلومبيرغ أن هذه إشارة إلى أن أي تحركات أخرى نحو الانخفاض في أسعار الفائدة ستكون تدريجية.

في ذات الشأن يقول ديف رامسدن، الذي قاد اللجنة الداخلية بالبنك للتخفيضات، إن كل فرد في اللجنة يرى أن هناك حاجة إلى درجة من التقييد بشأن أسعار الفائدة. وقال محللون: «نأمل أن يكون البنك قد تمكن في الوقت المناسب من تجنب خطأ سياسي ارتكبه، وهو ترك أسعار الفائدة مرتفعة لفترة طويلة للغاية». ووصفوا خطوة الخفض بأنها خطوة متوازنة بدقة. وطبق بنك إنكلترا نموذج البنك المركزي الأوروبي لخفض الفائدة، وهو الأعلى ربما حتى نهاية سبتمبر المقبل. وبينما لا يزال صناع السياسات يقولون إنهم من المرجح أن يخفضوا أسعار الفائدة في نهاية المطاف، على افتراض تباطؤ التضخم كما هو متوقع، فقد يفكرون في رفعها أكثر إذا بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل أسرع مرة أخرى.

الإسترليني يخسر أمام الدولار وسط مخاوف على السندات

بنك إنكلترا في لندن، 20 يونيو 2024 (توماس فلسيك/Getty)

رؤية

إسرائيل ليست أرض اللبن والعسل وهذا هو الدليل

عبد التواب بركات

أرض اللبن والعسل، هو وصف إسرائيل في التوراة، وهو الشعار الذي ترفعه آلة الإعلام الصهيونية للدعاية لدولة الاحتلال باعتبارها واحة الرفاهية الوحيدة في المنطقة، وصاحبة الريادة في البحث العلمي والتكنولوجيا الزراعية. وكثُرت الإحصائيات التي تدعي بأن إسرائيل تنفق في مجال البحث العلمي 4% من ناتجها القومي، وهو ما يساوي 1% من إنفاق العالم في هذا المجال، وأنها أعلى دولة في العالم من حيث نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي، متقدمة على الولايات المتحدة واليابان.

كثيراً ما تنشر الدعاية الإسرائيلية أخباراً عن تفوق إسرائيل على العرب المتخلفين في مجال البحث العلمي والإنتاج الزراعي وتكنولوجيا الري، وعن كرم دولة الاحتلال في تسخير تكنولوجيتها لخدمة تلك الدول، وأن ما تنفقه في هذه المجالات يفوق ما تنفقه الدول العربية مجتمعة بعدة أضعاف.

ورغم الاعتراف باقتراف الحكومات العربية جرائم الإهمال المتعمد للبحث العلمي، حيث لا يزيد الإنفاق عليه عن 0,3% من الناتج القومي، إلى حد إصابة الباحثين العرب بالإحباط، ودفعهم للهجرة الدائمة إلى دول الغرب الأكثر اهتماماً بالبحث العلمي والعلماء، لكن بالنظر لمخرجات الإنتاج العلمي والزراعي الإسرائيلي المتواضع، يتأكد أن المعلومات التي تنشرها ماكينة الدعاية الإسرائيلية عن تقدمها العلمي عامة، والزراعي خاصة، تفتقد المصداقية الكاملة.

اقتصاد هش

ما يدل على هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي، اعتماده على القروض والدعم الأميركي والأوروبي، الذي لولاه ما أصبحت أرض اللبن والعسل، ولشاركت جيرانها العرب في البؤس والفقر. ورغم أن عدد السكان يساوي عدد سكان مدينة الجيزة المصرية (9,5 ملايين نسمة) فقد بلغ معدل الاقتراض السنوي لإسرائيل في سنة 2022 نحو 17 مليار دولار، ما يفسر لماذا إسرائيل أرض اللبن والعسل.

وبسبب الحرب المجنونة على غزة والاستخدام المحموم للأسلحة والمتفجرات، تضاعف الاقتراض إلى ما يعادل 43 مليار دولار في عام 2023. وخلال شهرين فقط من بداية الحرب في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اقترضت دولة الاحتلال 22 مليار دولار، وفق بيانات وزارة المالية الإسرائيلية. وفي شهر مارس/ آذار الماضي، اقترضت إسرائيل ثمانية مليارات دولار دفعة واحدة من الداعمين الدوليين. ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام من 60,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، إلى 303 مليارات دولار في عام 2024، ما يعادل 67% من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الإنفاق الحربي المجنون. بيانات وزارة المالية الإسرائيلية لا تأخذ في الاعتبار تراجع الصادرات بنسبة 25% بسبب الحرب على غزة، وتوقعات تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6%. وهي وإن كانت نسباً كبيرة وغير مسبوقة، لكن تقديرها متواضع بالنسبة لعدد الشركات التي أغلقت أبوابها بسبب ضم موظفيها للجيش، ومن المتوقع أن يصل عددها بنهاية العام الجاري إلى 60 ألف شركة، وكذلك خروج الأراضي الزراعية في الشمال وفي غلاف غزة عن الإنتاج الزراعي بعد طوفان الأقصى، وهي تنتج أكثر من ثلثي الإنتاج الغذائي في إسرائيل. ودون الأخذ في الاعتبار حزمة المساعدات الأميركية في شهر إبريل/ نيسان الماضي بقيمة 26,4 مليار دولار، التي طلبتها الحكومة الإسرائيلية، وأقرها الكونغرس مباشرة ودون نقاش، سوف يرتفع الدين العام لإسرائيل إلى ما يعادل 303 مليارات دولار، وهو معدل كبير لا يتناسب مع حجم اقتصاد دولة تصف نفسها بأرض اللبن والعسل.

ابتزاز المنتجين الجادين

كشفت منظمة السلام الأخضر عن أن إسرائيل تستورد 90% من احتياجاتها من اللحوم، وتنتج 10% منها فقط محلياً. وأن الجزء الأكبر من هذه اللحوم يستورَد من أميركا الجنوبية. وتشكل لحوم البقر الأرجنتينية نحو 33% من إجمالي لحوم البقر المباعة في إسرائيل. وتحتل دولة الاحتلال المرتبة الخامسة من حيث الأهمية بالنسبة لصادرات الأرجنتين من لحوم البقر. وفي سبتمبر/ أيلول سنة 2019، كشف تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل عن حملة شنتها منظمة السلام الأخضر في إسرائيل ضد شركة من الأرجنتين تصدّر اللحوم لإسرائيل، وادعت أنها اكتشفت أن لحوم البقر المباعة في إسرائيل تحت علامة أنغوس جاءت من ماشية تُربَّى في مناطق مقتطعة من غابة غران تشاكو في الأرجنتين، وهي ثاني أكبر غابة في أميركا الجنوبية بعد الأمازون، وقد تضررت بشدة بسبب التنمية الزراعية وإنتاج لحوم البقر وأعلاف فول الصويا، على حساب الغطاء النباتي في الغابة. وحشدت المنظمة 14 ألف إسرائيلي للتوقيع على عريضة تطالب شركة اللحوم الأرجنتينية بتبني سياسة عدم الإضرار بالغابات. وكما يدعي الجيش الإسرائيلي أنه أكثر الجيوش أخلاقاً في العالم، وهو الذي قصف مستشفى الرنتيسي للأطفال، بما فيه من خدج، وقتل 20 ألف طفل، شنت صحيفة هآرتس العبرية في يناير/ كانون الثاني الماضي حملة لابتزاز شركات نقل الماشية لإسرائيل، بزعم أن الماشية تُشحَن في ظروف غير إنسانية قبل الذبح. والحملة في حقيقتها ابتزاز للشركات من أجل تخفيض أسعار اللحوم التي تصدرها إلى إسرائيل. وتروّج إسرائيل أن تل أبيب عاصمة نباتية، للدعاية لمنتجات الخضراوات والفاكهة التي تصدرها من الأراضي المحتلة بعد حرب 1967. ولكن، وعلى عكس ما تدعيه آلة الإعلام الإسرائيلية، فإن إسرائيل أعلى دولة في العالم في استهلاك الفرد من الدجاج، وتحتل المركز السادس في استهلاك الفرد من لحوم البقر، حسب منظمة السلام الأخضر الإسرائيلية، حيث يستهلك الفرد الإسرائيلي أكثر من 81 كيلوغراماً من لحم البقر والدجاج سنوياً، 72 كيلوغراماً منها مستوردة، وهو ما يزيد بنحو 40% عن المتوسط العالمي.

مستورد رئيسي للحوم والألبان

تدعي الحكومة الإسرائيلية أنها حققت نجاحاً عالمياً في مجال إنتاج اللحوم والألبان، وأن لديها أكبر برنامج لاستنباط سلالات أبقار غزيرة الإنتاج من اللحوم والألبان. وادعى رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، غير مرة أن حكومته مستعدة لمشاركة التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية المتقدمة في مجال إنتاج الألبان مع دول التطبيع في المنطقة العربية وأفريقيا، ومنها السودان والبحرين والإمارات وإثيوبيا.